محاضرة 2: تحليل الكتلة النقدية ومقابلاتها

الكتلة النقدية أو ما يطلق عليها عرض النقود هي تلك الكمية من النقود المتوفرة في مجتمع ما والمتداولة من قبل الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة والتي عادة ما تحددها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وهي تمثل مختلف وسائل الدفع التي تصنف في مجاميع نقدية حسب سيولتها

1-تعريفها: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة في اقتصاد معين ولدى الأعوان الاقتصاديون غير المصرفيين (الافراد، المؤسسات غير المالية) في لحظة زمنية معينة، والتي تقاس عبر مجموعة من المجاميع النقدية المتدرجة حسب درجة السيولة.

وتعرف بأنها: إجمالي حجم السيولة المحلية المتاحة في الاقتصاد القومي، والتي تتكون من الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة بين أيدي الجمهور، مضافا إليها الودائع بمختلف أنواعها لدى الجهاز المصرفي.

وتمثل الكتلة النقدية إجمالي القوة الشرائية الجاهزة للاستخدام الفوري أو القريب والموجودة في حوزة الافراد والشركات غير المالية في إقصاد معين، وتقاس عبر المجاميع النقدية التي تعرف: على أنها مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفي والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نم ومختلف السيولات. وتصنف هذه المجاميع كما يلي:

أ-المجمع النقدي بالمعنى الضيق (M1): وهو أحد أهم المقاييس الإحصائية التي تعتمدها البنوك المركزية لقياس حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، وهو يشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز (CR) ويضاف إليها النقود المحتفظ بها لدى البنوك في شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز(DD)، وبالتالي فإن معادلة عرض النقود هي كما يلي:

$$M1=DD+CR$$

ب-المجمع النقدي بالمعنى الواسع (M2): هو مؤشر نقدي ومصرفي شامل يقيس إجمالي حجم السيولة المحلية المتاحة في الاقتصاد القومي، ويعرف محاسبيا بأنه مجموع النقود بمعناها الضيق M1 مضافا إليه شبه النقود (مثل الودائع لأجل وحسابات التوفير).

ج-المجمع النقدي بالمعنى الأوسع (M3): وهذا المفهوم يعطي معنى أشمل لعرض النقد ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الأسواق المالية بشكل كبير وابتكرت أنواعا جديدة متنوعة من المشتقات المالية، فتمت إضافة بعض الأنواع من الودائع التي تكون ذات أجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع M3، وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطية من غير المصارف التجارية التي تزيد أجالها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض

$$M3=M2+QD.$$

د-المجمع النقدي الرابع (M4): وهو يضم المجمع النقدي **M3** بالإضافة لأوراق الخزينة الصادرة عن المؤسسات التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وأوراق الخزينة الصادرة عن الدولة التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين غير الماليين.

2-العوامل المؤثرة على الكتلة النقدية

-السياسات المالية والنقدية: حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات؛

-تطور النظام المالي: كلما تطورت الأنظمة المالية أدت إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية كأشباه النقود، وكذلك دخول رؤوس أموال جديدة محلية وأجنبية من أجل الاستثمار؛

-التوسع الاقتصادي: يمكن للحكومة عند التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود وفق معايير تحددها الدولة للمحافظة على التوازن الاقتصادي

3- العناصر المقابلة للكتلة النقدية: إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها.

لتوضيح ذلك نستخدم ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

ملاحظة: الميزانيتين بشكل مبسط وليس بالتفصيل.

-ميزانية البنك المركزي:

جدول رقم (01): ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
-الموجودات ذهب وعملات أجنبية OD -قروض للخزينة العامة CTP -إعادة تمويل الاقتصاد Ref	-الأوراق النقدية B - الاحتياطات الاجباريةRO

-ميزانية الجهاز المصرفي:

جدول رقم (02): ميزانية الجهاز المصرفي

الأصول	الخصوم
- الاحتياطات الإجبارية RO - - قروضC	-الودائع بأنواعهاD -إعادة تمويل الاقتصاد Ref

اجمالي الموجودات (الأصول) =OD+CTP+Ref +Ro+c =

اجمالي الالتزامات (الخصوم)= B+RO+D+Ref

OD+ CTP + ~~Ref~~+ ~~RO~~+ C= B+~~RO~~+D+~~Ref~~

OD+ CTP+c=B+D

الكتلة النقدية=المقابلة للكتلة النقدية

وتصبح الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي كما يلي:

الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي في المسرح النقدي

الأصول	**الخصوم**
العناصر القابلة للكتلة النقدية	**الكتلة النقدية**
OD الذهب والعملات الأجنبية)الذمم على الخارج CTP القروض المقدمة للخزينة C القروض المقدمة للاقتصاد	B الأوراق النقدية D الودائع

الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي تظهر موجوداته والتزاماته اتجاه الأعوان الاقتصاديين غير الماليين كالأفراد والمؤسسات والحكومة، فالكتلة النقدية تظهر في التزامات القطاع المصرفي، وهي تمثل جزء من موجودات أو أصول الاعوان الاقتصاديين غير (الماليين)، وتظهر مقابلات الكتلة النقدية في موجودات القطاع المصرفي.

وهكذا يبدو المقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي، وسنقوم بتفصيل كل العناصر المقابلة الكتلة. النقدية فيما يلي:

3-1المقابل :الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج)

تنشأ التبادلات، التجارية بين الدول نتيجة لعمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات مع العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما باستخدام الذهب أو عن طريق رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التعاملات الدولية.

فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع والخدمات، أو عند اجتذاب أموال خارجية لغرض الاستثمار أو التوظيف، فإنها تحصل مقابل ذلك على عملات أجنبية، وبما أن هذه العملات الأجنبية لا يمكن تداولها مباشرة داخل الاقتصاد المحلي. يتولى البنك المركزي الاحتفاظ بها ضمن احتياطاته ويصدر ما يعادل قيمتها بالعملة الوطنية، وبناء على ذلك تعد الصادرات سببا مباشرا من أسباب خلق واصدار النقد الوطني.

الصادرات إلى الخارج ⟵الحصول على الذهب والعملات الأجنبية ⟵سلم تحويل البنك المركزي لقيمتها إلى العملة الوطنية ⟵ ارتفاع رصيد.

العملات الأجنبية لدى البنك المركزي⟵ زيادة اصدار العملة الوطنية وفي حالة الاستيراد، فإن المتعاملون الاقتصاديون يحتاجون إلى عملة أجنبية التي يشترونها من البنك المركزي مقابل تسليم قيمتها بالعملة الوطنية، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الدخل.

الاستيراد من الخارج ⟵ طلب العملات الأجنبية ⟵ تحويل العملة الوطنية إلى البنك ⟵ انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ⟵انخفاض كمية العملة الوطنية.

2.3 القروض المقدمة للخزينة العمومية (الحقوق على الدولة)

تتولى الخزينة العمومية ادارة ميزانية الدولة وتحقيق التوازن فيها، ومع توسع وظائف الدولة وتزايد تكاليفها ، تلجأ للبنك المركزي لسد العجز مقابل إصدار " أذون الخزينة "كاعتراف بالمديونية ، فيقدم البنك المركزي مقابلها نقودًا قانونية تستخدمها الخزينة في الاتفاق العام ، مما يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة في السوق ، ومع امتداد نشاط الدولة لمختلف المجالات ، نتجه للسوق النقدية والجمهور لجلب الأموال اللازمة ، حيث تحصل المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات وأذون الخزانة مقابل نقود الودائع ، ولأن هذه السندات تتميز بسيولتها العالية وضمانها يتاح خصمها لدى البنوك التجارية واعادة خصمها لدى البنك المركزي ليتحول جزء منها إلى نقود قانونية تؤثر مباشرة على حجم الكتلة النقدية (ويكون هذا التأثير بالنقصان في حالة اتباع سياسة- انكماشية (تقشفية).

3-3-القروض الممنوحة للاقتصاد (الحقوق على الاقتصاد) :

تمنح من طرف النظام المصرفي، وهي تسليم قدرة شرائية جديدة للمتعاملين غير الماليين (الأفراد والمؤسسات) مقابل دين عليهم، حيث تمنح القروض بطريقة مباشرة من طرق البنوك التجارية (قروض قصيرة الأجل) أو بطريقة غير مباشرة عن طريق اعادة الخصم للسندات الموجودة بحوزة البنوك التجارية.